لماذا لم يصوت مجلس النواب على مقترح قانون (رعاية المرأة بدون معيل)؟

(نون)- بالرغم من حجم هذه الشريحة والتي تقدر بمليون إمرأة، وتدني أوضاعها المعيشية، والحاجة الماسة للنهوض بها وانتشالها من تداعيات الفقر والحرمان، سحب قانون رعاية المرأة بدون معيل من التصويت في مجلس النواب بعد أن تم إدراجه في جدول العمل بعد القراءتين الأولى والثانية. لجنة المرأة والأسرة والطفولة في مجلس النواب كانت قد أقرت مقترح القانون الذي أعدته الكتلة النسوية في الائتلاف العراقي الموحد، والذي جاء بسبعة عشر مادة، تفسر المادة الأولى في الفصل الأول المرأة بدون معيل هي التي لا تملك دخلاً مستمراً خاصاً بها وليس لها من يعيلها مادياً. يشمل هذا التعريف الأرملة والمطلقة والمفقود زوجها والتي هجرها زوجها وغير المتزوجة والتي لا يقل عمرها عن ستين عاماً. ألمادة الثانية في الفصل الثاني تحدد أهداف القانون والتي تشمل الحد من ظاهرة الفقر والعوز التي تعاني منها المرأة وكفالة الدولة للضمان الصحي والاجتماعي للمرأة وسعيها لتأمين السكن اللائق وتأمينها انشاء مراكز تدريبية وتثقيفية واجتماعية وتوفير فرص العمل.

الفصلان الرابع والخامس من القانون يشملان المواد 4- 14، ويشيران الى تأسيس مجلس يسمى (مجلس رعاية المرأة بدون معيل) برئاسة وزير العمل والشؤون الاجتماعية وعضوية عدد من الوزارات المعنية، بالإضافة الى خبيرين اختصاصيين. يفتح المجلس فروعاً في الأقاليم والمحافظات والأقضية. وعلى المجلس أن يؤسس (صندوق رعاية المرأة بدون معيل) يتولى صرف الإعانات الاجتماعية وتمويل المشروعات الصحية والثقافية والاجتماعية والمشاريع الصغيرة. الفصل السادس والأخير مخصص للعقوبات.

اعترض على مقترح القانون يوم التصويت عدد من النواب والنائبات، بالإضافة الى وزير الدولة لشؤون مجلس النواب، مما اضطر رئيس المجلس تأجيل التصويت عليه. توجهت مجلة نون الى رئيسة لجنة المرأة والأسرة والطفولة في مجلس النواب السيدة سميرة الموسوي بالسؤال الاتي:

- **هناك تشابه كبير وتداخل بين هذا القانون وقانون شبكة الحماية الاجتماعية. لماذا لا يتم تعديل قانون شبكة الحماية الاجتماعية ليشمل هذه الفئة بدلاً من إصدار قانون قد يربك عمل الشبكة؟**

أقتصر دور شبكة الحماية الاجتماعية بالجانب المادي الذي قلما يصل الى من تستحقه من النساء بينما شمل مقترح القانون على جوانب إضافية منها الرعاية الصحية والضمان الاجتماعي. شبكة الحماية الاجتماعية ليست أكثر من مسكن للالام، أو قوت لا يموت.

لقد أوضحت اللجنة في تقريرها ومنذ القراءة الأولى لمقترح القانون الأسباب التي دفعت إليه، ومنها ان شبكة الحماية الاجتماعية تضم شرائح متعددة وليس فيها أولوية للمشمولات من النساء في المقترح. ان حياة المرأة بلا معيل لا تقومها 50,000 دينار في الشهر بل تحتاج الى تأهيل وتدريب وضمان اجتماعي وصحي وتوفير السكن اللائق. ان الحاجة ملحة لتشريع قانون ينصف هذه الشريحة.

- **ينص مقترح القانون ان صندوق رعاية المرأة بدون معيل يقدم قروضاً للمشاريع الصحية والثقافية والاجتماعية والمشاريع الصغيرة، الا اننا لا نجد أي نص يشير الى تأهيل النساء وتدريبهم قبل توفير القرض، أو أية متابعة لإنجاح المشروع. الا تجدين خللاً وخطورة في ذلك؟**

ان التعديلات التي أجرتها اللجنة كان من ضمنها ما ورد في السؤال لتأهيل وتدريب المشمولات بهذا المقترح وذلك بناء على اقتراح الأخوات والأخوة أعضاء مجلس النواب أثناء المناقشات.

- **أحال مجلس النواب مقترح القانون الى مجلس الوزراء بعد القراءة الثانية، واعترض وزير الدولة لشؤون مجلس النواب ان الحكومة لم يتح لها الوقت الكافي لإبداء الرأي. لماذا طرح القانون على التصويت قبل استلام الرد من الحكومة؟**

ان سبب درج طلب درج المقترح على جدول أعمال المجلس جاء نتيجة إحباط اللجنة من لا مبالاة الجهة التنفيذية، ومنذ 2007\9\18 لم تجب وزارة المالية على كتاب مجلس شورى الدولة بشأن مقترح قانون صندوق رعاية الأيتام الذي تمت مناقشته بحضور المستشار القانوني للجنة في مجلس شورى الدولة وبموافقة مجلس الوزراء قبل تقديمه كمقترح قانون مما دفع اللجنة الى تجاوز هذا الأمر ولها حق دستوري بذلك.

- **كم بتقديرك يكلف الدولة مثل هذا المشروع؟ وهل للعراق مثل هذه الأموال؟**

اللجنة ليست جهة مالية من ناحية ومن الناحية الثانية ان المجتمع في كل العالم غير معني بهذا الأمر. الحكومة مسؤولة عن رعاية أبنائها.. وكم هي الأموال المطلوبة لمليون امرأة أو أكثر من ذلك؟ ألم ترصد الحكومة مبالغ كبيرة للعمران، أوليس عمران الانسان أهم من عمران البنيان؟

السيدة أسمر حسين أحمد عضوة مجلس النواب عن الاتحاد الاسلامي الكوردستاني كانت من بين الذين أبدوا اعتراضاً على التصويت على القانون، وأوضحت انها قدمت اراء ومقترحات لم يؤخذ بها. توجهت لها مجلة نون بالاستفسار عن ملاحظاتها حول القانون وسبب الاعتراض على التصويت، أجابت:

نحن نتطلع الى اليوم الذي تنتهي فيه معاناة المراة العراقية، عن طريق مؤسسات ودوائر تنظم حياتها وتؤمن لها القيام بدور فاعل في بناء المجتمع العراقي الذي تشكل اكثره. ان مشروع القانون الذي تقدمت به أخواتنا حمل اسم (رعاية المرأة بدون معيل)، وبالرغم من انه نابع عن حرصهن على مصالح المرأة العراقية، الا أنه يفتقر الى الرصانة التشريعية ويقترب من الخطاب الانشائي والحماسي. انا اعترضت على مشروع القانون لأنه لم يأخذ حيزاً كافياً من المناقشة والتعديلات. كان هناك استعجال ملحوظ لاقراره مع وجود اعتراضات كثيرة عليه. تم تقديم المشروع للتصويت وكأنه يقدم للقراءة الاولى من الناحية الاجرائية، فلم يكن مرفقاً به تقرير اللجنة عن آخر ما قامت به من تعديلات بل كان التقرير ذاته الذي قدمته اللجنة في القراءة الأولى. كما أنني لم المس تعديلات تذكر منذ القراءة الأولى. بالاضافة الى ذلك، جاء المشروع خاليا من موافقة وزارة المالية بتخصيص المبالغ لتنفيذ المشروع، وهذا مخالف للنظام الداخلي لمجلس النواب، ولم يمر مشروع القانون على مجلس شورى الدولة، وقد اعترضنا في القراءة الاولى ووعدتنا هيئة الرئاسة بعرضه، ومع ذلك طرح المشروع للتصويت وجاء خاليا من اي شئ يثبت مروره على المجلس المذكور. كما لم يمر المشروع على اللجنة القانونية في المجلس.

أنا أعتبر ان لا حاجة لقانون جديد، فلدينا قوانين نافذة تهتم بذوي الدخول المحدودة، ومن أشهرها قانون شبكة الحماية الاجتماعية، والأجدى أن يعدل ليشمل المرأة بلا معيل ايضا، وليس في القانون النافذ ما يمنع ذلك الا سوء التنفيذ. لاشك ان قضايا الفساد الاداري والمالي حدت من فاعلية قانون شبكة الحماية الاجتماعية، ويقال بان من شملوا بهذا القانون ثمانين الفا فقط، وان الفقراء والمعوزين اكثر من ذلك بكثير، بالرغم من ان القانون لم يحدد عدد المشمولين، فهو مفتوح وممكن أن نعدل ونزيد المبالغ المالية المخصصة لتنفيذ القانون بشمول أعداد اخرى. ان الإكثار في القوانين وتجزئتها يفتح بابا واسعا للفساد وتضييع الحقوق.

عنوان مشروع القانون فيه ايحاء نفسي ثقيل، وكأن المرأة لا يمكنها العيش بلا معيل. والعنوان غير صحيح من الناحية اللغوية، وربما كان على اللجنة الموقرة ان تستانس برأي خبير لغوي في العنوان.

كنت اتمنى على لجنة المرأة الموقرة ان تقدم مشروع دعم ومساندة للمنظمات النسائية الفاعلة لتقوم بانشاء الصندوق المقترح والذي يشمل مجموعة من اللجان بالغة التعقيد، ولا نضمن قيامها بما يتوجب عليها كما لا نضمن ذهاب المبالغ المخصصة الى جيوب غير المفسدين، فالشريحة التي يعالجها المشروع مسحوقة اجتماعيا ولا تتمكن من معرفة حقوقها فما بالك بالحفاظ عليها والمطالبة بها.

عتب أخوي صغير أوجهه لأختي السيدة الموسوي التي أكن لها مشاعر الاحترام، وادرك حرصها الى ما يرقى بمستوى المرأة العلمي والمعاشي، يا حبذا لو بادرت والكتلة النسوية في الائتلاف العراقي الموحد باشراكنا نحن البرلمانيات في الكتل الاخرى في اغناء المشاريع قبل عرضها للقراءتين الأولى او الثانية أو قبل التصويت. نحن البرلمانيات يفترض بنا ان نتفق، او على الأقل نتوافق في القضايا الخاصة بالمرأة، ولكنني مع الاسف لحد اليوم لا أرى هذا الاتفاق او التوافق فيما بيننا.

توجهت مجلة نون الى السيدة نرمين عثمان وزيرة المرأة وكالة والتي أحيل الى وزارتها مقترح القانون بالسؤال الاتي:

- **هل تشكل النساء بلا معيل ظاهرة خطيرة في العراق؟ وهل تجدين ضرورة لتشريع قانون لرعاية هذه الشريحة؟**

طبعاً هناك ضرورة ملحة لتشريع قانون لرعاية هذه الشريحة.. بعض المواد في قانون شبكة الحماية الاجتماعية ضعيفة ولا تفي بالغرض ولا تغطي حجم المشكلة التي تعاني منها هذه الشريحة الكبيرة، ولاسيما ان الكثير من النساء بلا معيل، ومنهن أرامل، هن في عمر الشباب وبحاجة الى حماية قانونية واسعة. ولكن الوزارة تجد ان مقترح القانون المقدم من قبل لجنة المرأة في مجلس النواب يعامل المرأة على انها شريحة منكوبة، لا شريحة منتجة وفاعلة في المجتمع. وزارة الدولة لشؤون المرأة وجهت رأيها الصريح والواضح في مقترح القانون الى لجنة المرأة والأسرة والطفولة عن طريق القنوات الرسمية والسياقات الأصولية، ولم يؤخذ بها.

عادت مجلة نون بالسؤال الى السيدة الموسوي:

- **ما هي خطواتكم المستقبلية لضمان تشريع قانون لرعاية هذه الشريحة المهمة؟ وهل ستأخذ لجنتكم بالاراء المطروحة من قبل أعضاء مجلس النواب ومجلس الوزراء؟**

تعاملنا بجدية واهتمام بكل الاراء التي وردتنا، ولو تنظرون الى التعديلات الأخيرة ستجدون ان للأعضاء مساهمة في هذه التعديلات، بدءً من العنوان الذي أصبح (رعاية المرأة التي لا عائل لها) مروراً بسائر المواد. حالياً مقترح القانون في مجلس شورى الدولة وتناقشه اللجنة عبر مستشارها القانوني مع ممثل لوزارات المالية وحقوق الانسان والدولة لشؤون المرأة والعمل والشؤون الاجتماعية، وسنحصل ان شاء الله على نتيجة طيبة. من خلال مجلتكم (نون) ندعو الحكوة الى التعاون معنا لانجاز مقترحات القوانين المقدمة من قبل مجلس النواب عبر لجانه، ومنها لجنة المرأة والأسرة والطفولة. نريد من الاعلام أن يكون صوتاً للحقيقة ومنبراً للصدق وذراعاً للشعب لبناء حياة أفضل في عراقنا الجديد.